ومع العلم بما لمفضل عليه المحذوف مع افعل الذي غير غالب
ومع غيره قليل قوله ويجوز ان يقال في مثل ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ اورد عليه انه لا بد
من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان
المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينتقض
بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض علما انه
لا مانع من النيابة عن الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجئ بعد
اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس
بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد
المشاركة معنى المفضل عليه في اصل المفضل تحقيقا كقو
زيد افضل من عمرو وتقديرا كقو زيد اعلم من الحار وكقو
زيد اكبر من الشوفانة ليس القصد تكبير الشوفان وزيد
وتفضيل في الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه
التفضلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل
يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد
متباعد من الشوفان وجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن
الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد
وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون
عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى

فلزومه

فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الغالب
الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة استشكل حمل المقصد على المعنى
الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما
محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل
ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد
وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد وشرح
اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة
المقصودة به وكان جعل ان يقصد مصدرا مضافا
الى الزيادة بحسب المعنى وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة
بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف قوله باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل ليدل بتوهم
انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله
لان وضع لتفضيل الشئ على غيره اه لا يخفى ان هذا الوجه
لا يفيد وجه الالتزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه
كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وجه يوجب ان الاطلاق
معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه
الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي

Copyright © King Saud University